Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

مقيد ات الاسم وأثرها في توجيه دلالة المعنى
قراءة في نماذج مختارة من صحيح مسلم

فوزي محمد المبروك هذلول
جامعة الزاوية ، كلية التربية أبوعيسى

تاريخ الاستلام:2025/12/14 –تاريخ المراجعة: 2025/12/16– تاريخ القبول: 2025/12/22– تاريخ للنشر: 22/1/ 2026

الملخص :

تُعد مقيّدات الاسم في اللغة العربية أدوات حاسمة لفهم العلاقة بين الاسم والخبر، وللتحكّم في دلالته على المستويين النحوي واالدلالي . وفي الحديث النبوي الشريف، تظهر هذه المقيّدات بشكل واضح في تراكيب عدة منها : (حروف الجر) ، و(ال) التعريف ، و(الأفعال الناسخة)، و(الضمير) ، وغيرها من المقيدات حيث تتقاطع الوظائف النحوية مع الدلالية والأسلوبية والتداولية، لتنتج نصوصاً قصيرة في مبناها، غنية في معناها وفي هذا البحث نسلط الضوء على بعض النصوص المختارة من صحيح الإمام مسلم بهدف تحليل بعض هذه المقيّدات والربط بين أدبيات النحو واللسانيات التداولية الحديثة.

Abstract:

Nominal modifiers in the Arabic language are considered decisive tools for understanding the relationship between the noun and the predicate, as well as for controlling its meaning at both the syntactic and semantic levels. In the Prophetic Hadith, these modifiers appear clearly in a variety of structures, including prepositions, the definite article (al-), copular and defective verbs, pronouns, and other restrictive elements, where syntactic functions intersect with semantic, stylistic, and pragmatic functions to produce texts that are brief in form yet rich in meaning.

This study highlights selected texts from *Sahih Muslim* with the aim of analyzing some of these modifiers and establishing a link between the literature of traditional Arabic grammar and contemporary pragmatic linguistics.

الكلمات المفتاحية : مقيد ، دلالة ، الاسم ، توجيه ، أثر.

الدراسات السابقة : لا تخلو كتب الأولين والآخرين من النحويين والبلاغيين واللغويين من تناول دور حروف الجر أو الضمير أو الأفعال الناسخة بالدراسة ، لكنها دراسة مبثوثة في مصنفاتهم ، مع غزارة المادة العلمية عنها ، إلا أنها ام تفرد بدراسة مستقلة تحت عنوان مقيدات الاسم ، ومن هنا جاءت فكرة تناولها في نموذج بحثي في لغة الحديث النبوي لعله يفتح المجال أمام الباحثين، وطلبة الدراسات العليا في خوض هذه البحوث لما فيها من سعة معنى من خلال ربطها بأفصح النصوص العربية كالحديث النبوي ، ولا سيما من مصدر موثوق كصحيح الإمام مسلم .

أسباب الاختيار : رغبة البحث والاطلاع لمعرفة ما يمكن أن تقدمه مقيدات الاسم من إضافات تسهم في توجيه النص النبوي بما يحقق تواصل المعنى بين زمني الالقاء والتلقي عبر الأجيال ، ومعرفة براعة النبي صلى الله عليه وسلم في توظيف المقيدات لإظهار المعنى .

إشكالية البحث :

تقوم الدلالة الاسمية في النص النبوي على مبدأ التخصيص والتعيين بعد الإطلاق، والتحديد بعد الإبهام، فالاسم في أصل وضعه قابل للعموم والاشتراك ، ولا يتحقق مرجعه في السياق الخطابي إلا عبر مقيِّدات تصاحبه وتحدّ من سعته الدلالية ،وتضبط علاقته بالمخاطَب والمقام.

إشكالية البحث تكمن في التساؤلات الآتية : كيف تُسهم مقيِّدات الاسم في الحديث النبوي في بناء المرجعية الدلالية، وتحقيق المقاصد التداولية، وإنتاج الأثر البلاغي والأسلوبي؟ وما أنماط هذه المقيِّدات، وحدود عملها بين الاتصال والانفصال؟

نتائج البحث :

ـ المقيِّد الاسمي في الحديث النبوي عنصر مركزي في بناء المرجعية القيمية والتشريعية.

ـ التقديم والتأخير والفصل أدوات أسلوبية لإعادة توزيع البؤرة الدلالية.

ـ التكامل بين النحو والدلالة والتداولية يكشف عن بنية خطابية مقصودة لا تُدرك بالتحليل التركيبي وحده.

تقديم : مفهوم المقيِّد الاسمي .

المقيِّد الاسمي هو كل عنصر لغوي يتعلّق بالاسم تعلّق تخصيص أو توصيف أو تعيين، فينقل دلالته من الإطلاق إلى التقييد، ومن الاشتراك إلى التعيين. ويشمل ذلك عناصر داخل المركّب الاسمي أو خارجه تتعلّقًا به تعلّقًا نحويًا ودلاليًا فهناك عناصر تدخل على الأسماء فتؤدي معنى جديداً يضاف إليها، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة في المبتدأ، أو في الخبر، أو في الفعل، ولا يكون لهذه الحركة دور في المعنى وإنما هي حركة اقتضاء ليس غير، وإنما الدور للعنصر ذاته (ينظر عمايرة : 1984م : 101) ؛ لأنه يفيد التوكيد أو البيان أو العموم أوغير ذلك، ولا يمكن فهمه بنفسه دون أن يُقرن باسم أو كلمة، يقول ابن يعيش عند حديثه عن الحروف: " إنها تفيد فضل تأكيد وبيان بسبب تكثير اللفظ بها وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا المعنى لا يتحصل إلاّ مع كلام ... قال الزمخشري: لو كان الحرف يدل على معنى في نفسه لم يفصل بين ضرب زيد ، وما ضرب زيد ؛ لأنّه كان يبقى معنى النفي في نفسه." (الزمخشري : 8/ 4)، و مقيِّدات الاسم في الحديث لا تعمل فقط داخل البنية النحوية، بل داخل مقام التخاطب النبوي الذي يتسم بقصدية الإرشاد والتشريع ومراعاة حال المخاطَب لتحقيق الأثر الإقناعي والتربوي.ويتناول هذا البحث أربعة مطالب من مقيدات الاسم ؛ المطلب الأول : تقييد الاسم بحرف الجر ، والمطلب الثاني : التقييد بزيادة أداة التعريف (ال)، و المطلب الثالث : تقييد الاسم بـ(كان) ، و المطلب الرابع : تقييد الاسم بالضمير.

منهج البحث : يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في بيان مقيدات الاسم ودورها في توجيه الدلالة ويعتمد منهجًا تكامليًا يجمع بين التحليل النحوي والدلالي والبلاغي والأسلوبي والتداولي .

المطلب الأول ـ تقييد الاسم بحرف الجر :

حرف الجر الزائد ومجروره لا يتعلقان بشيء،" وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيدًا ولم يدخل للربط "(ابن هشام، دت: 575/1 ، السيوطي دت:115/3) ، والزيادة إما أن تكون لتأكيد النفي، أو لتأكيد الإيجاب (ينظر الزركشي ، 1957 م: 75/3)

ـ زيادة (من) :

وتزاد (من) لغرض التَّنْصِيص على الْعُمُوم وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس وهي الداخلة على نكرة فِي نَحْو:مَا جَاءَنِي من رجل ، فَإِنَّهُ قبل دُخُولهَا يحْتَمل نفي الْجِنْس وَنفي الْوحدَة، فلمّا زيدت "من" صار نصّاً في العموم وَلِهَذَا يَصح أَن يُقَال بل رجلَانِ، وثانيهما: توكيد الْعُمُوم وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، فِي نَحْو قولك :مَا جَاءَنِي من أحد أَو من ديّار فَإِن: أحدًا وديّاراً صيغتا عُمُوم(ينظر ابن هشام:،دت425/1 ، والسيوطي :2 /463، خضير،2001م: 72).

وَشرط زيادتها ثَلَاثَة أُمُور وهي: تقدم نفي أَو نهي أَو اسْتِفْهَام بـ"هل" ، وذلك نحو قوله تعالى:﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَ لَا نَذِيرٍ﴾، والاستفهام كقول الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ والأخفش يرى زيادتها في الإيجاب (ينظرالزمخشري 1993م :423 ،و ابن هشام، دت : 425/1) ، يرى سيبويه أنّها "قد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة ما إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة؛ وذلك قولك ما أتاني من رجلٍ؛ وما رأيت من أحدٍ ، ولو أخرجت من كان الكلام حسناً ولكنه أكد بمن ؛لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس." (سيبويه : 225/4) يقول الزمخشري:" وتزاد (من) عند سيبويه في النفي خاصة لتأكيده وعمومه وذلك نحو قوله تعالى:﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ (سورة المائدة : من الآية (19)) والاستفهام كالنفي قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ (سورة ق : من الآية (30))، وعن الأخفش زيادته في الإيجاب " (ا الزمخشري 1993م:423)

ومن مواضع زيادة (من) في النفي بعد (ليس) ما ورد في باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «لَيْسَ مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْفِطْرَةِ، حَتَّى يُعَبِّرَ عَنْهُ لِسَانُهُ» (مسلم : 4/ 2048) فالتركيب الأصلي (يولد المولود على الفطرة)

فزيادة (ليس) لتحول المعنى من الإثبات إلى حيّز النفي ، و(من) مقيد اسمي يربط الاسم (مولود) بالنفي المطلق، أي نفي الانتماء لأي مولود خارج الفطرة ؛ حيث جاء ت كلمة (مولود) اسم نكرة في سياق النفي (لَيْسَ مِنْ مَوْلُودٍ) وفي تقديم الاسم (مولود)على الفعل (يولد) دلالة على الحالة الثابة لا الحدث المتغير ، وقوله (يُولَدُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْفِطْرَةِ) نجد البراعة في توظيف اسم الإشارة (هذه) للدلالة على القرب المعنوي وكأنه حاضر محسوس (حَتَّى يُعَبِّرَ عَنْهُ لِسَانُهُ) لا يخفى ما في اللسان من الكناية عن التنشيئة والتعليم والتأثير الأسري والاجتماعي ، وفي هذا تحميل الأسرة والمجتمع المسؤولية التربوية والأخلاقية ، فتركيب (ليس من + اسم) يفيد نفي عام واستغراقي لكل أفراد الجنس؛ أي لا يوجد مولود يولد خارج هذه الفطرة والتأكيد على الطبيعة الإنسانية الفطرية، التي هي أصل ثابت لكل البشر، بغض النظر عن الظروف ، وبالعودة للنص المذكور نلحظ أن (ليس من) تفيد النفي القاطع والعموم المطلق والشمول الزماني والمكاني ، فالتركيب يوحي بالثبات المطلق، الفطرة هي الأصل والقاعدة، لا يمكن أن يولد أحد خارجها ، والمقصود بالفطرة هنا أن كل مولود يولد متهيئاً للإسلام (النووي ، 1392هـ: 16/ 208) فالتركيب (ليس من ... حتى) يخلق إيقاعاً تصاعدياً من العموم إلى المحدود ، ولا يكتفي بإثبات أصل الإنسان الفطري ؛ بل يمنع ادعاء بأن الولادة قد تخرج عن الطبيعة الأصلية ، للتأكيد على الأصل المشترك لكل البشر، و التعبير عن استغراق كل أفراد الجنس مع استثناء محدد كل المواليد يولدون على الفطرة، فقوله (مولود) مقيد بثلاث مقيدات الأول منها :(من) الزائدة و تفيد الاستغراق والتوكيد، والثاني : الجملة الوصفية: "يولد" وهي قيد حدثي ، والثالث: دخوله في سياق النفي والاستثناء وهو قيد شمولي قاطع ، في الحديث النبوي الشريف: «لَيْسَ مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْفِطْرَةِ»، يتجلى استخدام حرف الجر (من) الزائد بعد (ليس) كمقيّد اسمي استغراقي، يقوم بتحديد نطاق الاسم (مولود) ضمن النفي العام. ويربط الاسم بالنفي المطلق، في حين تصف الجملة الفعلية (يولد) الاسم بوصفه مرتبطًا بفعل الولادة، ويأتي الاستثناء بـ (إلا على هذه الفطرة) لتقييد الحكم الشامل وتوضيح شمولية الفطرة لكل المواليد .، ومن ذلك أيضاً : ما رُوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يُدْخِلُهُ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» فَقِيلَ: وَلَا أَنْتَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي رَبِّي بِرَحْمَةٍ» (مسلم : 4/ 2169)، يستهل النبي صلى الله عليه وسلم خطاب المتلقين

في هذا الحديث نلحظ البنية العامة للخطاب تتمحور حول ثلاثة مرتكزات أساسية نفي عام شامل(مَا مِنْ أَحَدٍ)، واستفهام تقريري من المخاطبين (وَلَا أَنْتَ؟)، و استثناء مُؤسِّس لمبدأ عقدي(إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي رَبِّي بِرَحْمَةٍ) ، والاسم المقيد هنا (أحد) وهو نكرة في سياق النفي مع من الزائدة تدل على عموم مطلق شامل لكل كيان إنساني؛ قوله: (من أحد) لوقوعه في سياق النفي فيعم كل أحد من المتلقين في زمنه أو في زمن من بعده (ينظر ابن عاشور : 1/ 644) ولذا قال (أحد) ولم يقل (إنسان) فـ (أحد) من ألفاظ الاستغراق، يزيده القيد قوة وشمولًا ، وقد قصر النبي صلى الله عليه وسلم دخول الجنة على الرحمة الإلهية لا على العمل البشري مهما كان ، فالعمل سبب تعبدي وليس علة لدخول الجنة ،فإ ذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدخل الجنة بعمله، فغيره أولى بعدم الاتكال على العمل وحده.(ينظر : العيني ،:21 / 227)، وهنا يعيد النبي صلى الله عليه وسلم برمجة عقلية المتلقي حتى لا يتصور أن العلاقة مع الله قائمة على قاعدة أعمل فأستحق ، بل العلاقة قائمة على العبودية والفضل (إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي رَبِّي بِرَحْمَةٍ) يُقَال: تغمده الله برحمته أَي: غمره بهَا وستره بهَا وَألبسهُ رَحمته، وَإِذا اشْتَمَلت على شَيْء فغطيته فقد تغمدته أَي: صرت لَهُ كالغمد للسيف،.(ينظر : العيني، دت:21 / 227)، دخلت من الزائدة بعد حرف نفي تنصيصاً على قصد النفي الجنس (ابن عاشور : 3/ 267) ، فالمقام اقتضى تعيين انحصار دخول الجنة برحمة الله تعالى (أحد) من قوله: (من أحد) لوقوعه في سياق النفي فيعم كل أحد من المتلقين في زمنه أو في زمن من بعده (ينظر ابن عاشور : 1/ 644)

ـ زيادة الباء :

ومن الحروف الّتي تدخل على الأسماء (الباء) وتزاد لتأكيد النفي والإيجاب في نحو ما زيد بقائم وقالوا بحسبك درهم (ينظر الزمخشري ، 1993م :423 ،ابن جني 1985م: 143/1) فتزاد في المبتدأ في مثل قولهم: بحسبك أن تفعل كذا؛ وإنما هو: حسبك أن تفعل كذا ... والباء زائدة (ابن جني ،1985م : 137/1) ، وتزاد في الفاعل وفي المفعول وفي الأخبار ، نحو قوله تعالى ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾؛ أي كفى الله، ونحو قولك: (أحسن بزيد!)، ويجوز حذفها في فاعل (كَفَى) أمّا في التعجب فهي لازمة (ينظر البرهان: 83/3 ـ 84، والأصول في النحو: 309/1) فزيادة (الباء) إذاً لتوكيد المعنى وتقويته، وهي من الألفاظ المستغنى عنها في يقول سيبويه : "ألا ترى أنَّهم يقولون حسبُك هذا وبحسبِك هذا فلم تغَّير الباء مَعنًى ، وجرى هذا مَجْراهُ قبْلَ أن تَدْخُلَ الباءُ لأنّ بحسبِك في موضعِ ابتداءٍ" (سيبويه : 67/1) ويرى ابن جني أنّ هذه الباء قد زيدت في أماكن ومعنى زيدت أنها إنما جيء بها توكيداً للكلام."(ابن جني ،1985م: 143/1) وقد ورد في صحيح مسلم ؛ ...عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:«كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ» (مسلم: 1/ 10) ففي قوله :(كفى بالمرء) كفى: فعل ماضٍ جامد يفيد الاكتفاء والتقرير، والمر: اسم مجرور لفظًا بالباء، وهو مفعول كفى والباء، زائدة فهي لم تضف معنىً معجميًا جديدًا، وإنما أضافت تقويةً وتوكيدًا وقيدًا أسلوبيًا ودلاليًا على الاسم الداخل بعدها(المرءِ)، و (كذبا) : تمييز، (أن يحدث) : مصدر مؤول في محل فاعل ثان لـ (كفى) (بكل ما سمع) : يعني: لو لم يكن للمرء كذب إلا تحديثه بكل ما سمع من غير تيقن أنه صدق أم كذب، لكفاه من الكذب أن لا يكون بريئا منه، وهذا زجر عن التحديث بشيء لم يعلم صدقه، بل على الرجل أن يبحث في كل ما سمع خصوصا في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم (الهروي : 2002م: 1/ 240)؛ أَي لَو لم يكن للرجل كذب إِلَّا تحدثه بِكُل مَا سمع من غير مبالاة أَنه صَادِق أَو كَاذِب لكفاه من جِهَة الْكَذِب لِأَن كل مَا يسمعهُ لَيْسَ بِصدق (القاهري ، 1988م: 2/207- 208)

والباء الداخلة على (المرء) الذي هو فاعل كفى في المعنى للتأكيد زائدة لتأكيد لصوق فعل كفى بفاعله. وأصل التركيب (كفى المرءُ) (ينظر ابن عاشور 1984م : 13/ 175 ، 15/ 214) ، فالباء الزائدة أفادت تقييد الاسم بعدها حيث نقلت الفاعل من الرفع الظاهر إلى: الجر لفظًا إلى الرفع محلًا، ثم إن كلمة (المرء) اسم عام يدل على أي إنسان ، لكن دخول الباء الزائدة عليه: يقيده دلاليًا بوصفه محور الحكم ومركز المساءلة الأخلاقية ، فالباء أيضاً أفادت معنى الالصاق فبدل أن يكون لحكم عامًا عائمًا: ألصِق بالمرء إلصاقًا شعوريًا وفيه تركيز على الذات الإنسانية ، فالمتلقي يشعر أن الحكم موجَّه إليه

شخصيًا، لا إلى فئة غائبة. وكما يرى ابن جني أنّ هذه الباء قد زيدت في أماكن ومعنى زيدت أنها إنما جيء بها توكيداً للكلام."(ابن جني ،1985م: 143/1)

وأيضاً ورد عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَحِكَ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ أَضْحَكُ؟» قَالَ قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: " مِنْ مُخَاطَبَةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ، يَقُولُ: يَا رَبِّ أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظُّلْمِ؟ قَالَ: يَقُولُ: بَلَى، قَالَ: فَيَقُولُ: فَإِنِّي لَا أُجِيزُ عَلَى نَفْسِي إِلَّا شَاهِدًا مِنِّي، قَالَ: فَيَقُولُ: كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيدًا، وَبِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ شُهُودًا، قَالَ: فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ، فَيُقَالُ لِأَرْكَانِهِ: انْطِقِي، قَالَ: فَتَنْطِقُ بِأَعْمَالِهِ، قَالَ: ثُمَّ يُخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، قَالَ فَيَقُولُ: بُعْدًا لَكُنَّ وَسُحْقًا، فَعَنْكُنَّ كُنْتُ أُنَاضِلُ " (مسلم : 4/ 2280) ، فالتركيب في قوله : (كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيدًا) يكشف عن بنية لسانية تقوم على تقييد الاسم بالبناء الجرّي الزائد والإضافة الخطابية، بما ينقل الوظيفة الاسمية من مجرد الإسناد النحوي إلى تأسيس مقام تداولي قيمي، تُعاد فيه صياغة العلاقة بين الذات والحكم الآخروي بوصفها علاقة شهادة داخلية قبل أن تكون محاسبة خارجية ، استهل بالفعل (كفى) حيث الكاف والفاء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على الحسب الذي لا مستزاد فيه (ابن فارس 1979م. : 188/5)، فكفى :فعل ماضٍ جامد يفيد الاكتفاء والتقرير، والباء: حرف جر زائد للتوكيد والتقوية، والاسم المحوري هنا هو (نَفْسِكَ) حيث قيدت بثلاثة مقيدات ؛ الأول: الباء الزائدة التي جلبت له حكمين إعرابيين ؛ الجر اللفظي والرفع المحلي ، والمقيد الثاني: الإضافة إلى الكاف وما تضفيه من تخصيص خطابي مباشر ، والثالث : وقوعه فاعلًا في تركيب (كفى) بجعله مصدر الحكم وأساس الاكتفاء، فـ(نفسك) ليست مجرد الذات الجسدية، بل الوعي و الضمير والذاكرة الأخلاقية ؛ إنها مجموع الأفعال والنيات ، فالباء الزائدة في (بِنَفْسِكَ) في هذا التركيب لا تؤدي وظيفة نحوية فقط، بل تبني وضعًا تداوليًا من المساءلة الذاتية ، حيث يُحوَّل الاسم من مجرد فاعل نحوي إلى مركز أخلاقي للحكم والمحاسبة. وأيضاً أفادت التعيين الشخصي للمسؤولية فالخطاب لا يتجه إلى فئة أو نوع، بل إلى ذات السامع نفسه ، حسبك اليوم نفسك عليك حاسباً يحسب عليك أعمالك، فيحصيها عليك، لا نبتغي عليك شاهداً غيرها، ولا نطلب عليك محصياً سواها، فعدل من جعلك حسيب نفسك (الطبري، 2000 م : 17 /401)، فالنفس هنا تمثل السجل الداخلي الشامل للإنسان ، ولأنها حاضرة مطلعة فهي ملزمة بالحجة ، وشهادتها قائمة مقام البرهان القاطع ، (الْيَوْمَ) هذا اليوم المذكور ليس مجرد يومي بدلاته الزمنية النحوية ؛ بل إنه زمن الحساب حين تنعدم الأعذار ،فالتركيب (كفى بنفسك ... شهيدًا) بما يحويه من مقيد اسمي حصر الشهادة في الذات و نفي الحاجة إلى شاهد خارجي ليقيم الحجة فهنا إلصاق الحكم بالاسم إلصاقًا شعوريًا، فـ (بنفسك) الخطاب جاء بصيغة مخاطَب مباشر (الكاف)، في هذا الخطاب الإنسان يواجه نتائج أفعاله في سياق أخروي، حسابي، مصيري ، وهذا يخلق أسلوب المواجهة الفردية وهو تصاعد فكري من الداخل إلى الإلزام الخارجي ، يعطي نغمة تقريرية حاسمة تناسب مقام الحساب والجزاء ، فالشاهد منك عليك (القرطبي ، 1964 م : 10/ 230)

المطلب الثاني ـ التقييد بزيادة أداة التعريف (ال):

الاسم النكرة يدل على ماهية مطلقة غير مُعيَّنة، فإذا دخلت عليه (ال) خرج من الإطلاق إلى التعيين أو الاستغراق أو العهد أو الجنس، فصارت (أل) أداة تحديد دلالي تضبط مدى الإحالة المرجعية للاسم في الخطاب. ، و(ال) التعريف هي لام التعريف المختصة بالأسماء غيرعاملة فيها، نحو قولك: الرجل، والغلام، والجارية؛ فاللام أحدث معنى التعري، وقد كان رجل وغلام وجارية نكرات ،فهي حرف زائد لمعنى لا محل لها من الإعراب (ينظر ابن جني 1985م:15/2، 31، و ابن السراج دت:42/1) ، فتدخل على الاسم النكرة لتضيف معنى جديد لأنّ النكرة أخفُّ من المعرفة و أشدُّ تمكُّنا فالنكرة أولاً ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به (ينظر سيبويه ، 1988 م: 22/1) فتعرفه "تعريف جنس كقولك: أهلك الناس الدينار والدرهم، والرجل خير من المرأة، أي هذان الحجران المعروفان من بين سائر الأحجار وهذا الجنس من الحيوان من بين سائر أجناسه. أو تعريف عهد كقولك: ما فعل الرجل، وأنفقت الدرهم لرجل." (ينظر ابن جني 1985م: 449/1)، ففي تعريف الجنس تفيد بيان الحقيقة والماهية، لا الأفراد ، و في تعريف العهد تُحيل على معلوم بين المتكلم والسامع ، وذهب الخليل وابن

كيسان إلى أنّ "أل" بجملتها أداة التعريف فهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة قد وهل، وحكى عن الخليل أنه كان يسميها "أل" كقولنا "قد" وأنه لم يكن يقول الألف واللام، كما لا يقول في قد: القاف والدال (ينظر ابن جني 1985م: 15/2 ،و الزمخشري ، 1993م : 449 ، السيوطي ، دت:306/1)، وهناك من يرى أنّ اللام وحدها للتعريف والألف قبلها همزة وصل (ينظر ابن جني دت: 223/1 ،و السيوطي ، دت:306/1) وأهل اليمن يجعلون مكان اللام ميماً ، فيقولون مثلاً : ليس من امبر امصيام في امسفر (ينظر الزمخشري:449) ، يرى سيبويه والمبرّد أنّ الهمزة قبلها همزة وصل مجلوبة للابتداء بها كهمزة ابن واسم، وعند الخليل وابن كيسان وابن مالك أنّ الهمزة قطع وإنما استمر بها التخفيف لكثرة استعمالها ودورانها في الكلام (ينظر الزمخشري ، 1993م :449 ،و المبرد، دت : 90/2 ، السيوطي ، دت: 306/1) ، وخُصت لام التعريف بأول الاسم دون آخره، ويعلل ابن جني ذلك بقوله:" ولمّا كان آخر الكلمة ضعيفًا قابلًا للتغيير في الوقف وغيره،... كرهوا أن يجعلوا اللام في آخر الاسم؛ فيتطرق عليها الحذف في بعض الأحوال مع قوة حاجتهم إليها وشدة عنايتهم بها؛ فحصّنوها، واحتاطوا عليها بأن وضعوا في أول الاسم لتبعد عن الحذف والاعتلال... وأنها حرف زائد لمعنى، وحرف المعاني في غالب الأمر إنما مواقعها في أوائل الكلم لا سيما وهي لام، فأجريت مجرى لام الابتداء، ولام الإضافة، ولام الأمر، وغير ذلك؛ فقدمت كما قدمن." (ابن جني ،1985 م: 31/2)، (ال) تربط النص بالمقام، وتحوّل اللفظ من مجرد معنى لغوي إلى إشارة تواصلية حيّة ، وهي في الحديث النبوي ليست مجرد أداة تعريف نحوية، بل هي مقيد وآلية تشريعية لغوية لتحويل القول من خبر لغوي إلى قاعدة قيمية أو معيار سلوكي عام.

ورد في صحيح مسسلم ... «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْقِي بِهَذِهِ الرُّقْيَةِ أَذْهِبِ الْبَاسَ، رَبَّ النَّاسِ، بِيَدِكَ الشِّفَاءُ، لَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ» (مسلم ، د ت: 4/ 1723)، في هذا الحديث نجد الاسم المقيد بـ (ال) في الكلمات (الْبَاسَ ، النَّاسِ، الشِّفَاءُ) وهي في (الباس) للعهد الذهني أو للاستغراق؛ أي: أزل كل ما يُتصوَّر من هذا المرض أو الأذى. وفي (الناس) استغراقية تفيد عموم الربوبية والسلطان ، والاسم المحوري المقيد في هذا الحديث (الشفاء) فـ(ال) في «الشِّفَاءُ) مُقيِّد حرفيّ دلاليّ ، أل الجنسية الاستغراقية ذات الوظيفة الحصرية؛ أي أنها لا تُعرّف شفاءً معيَّنًا، بل حقيقة الشفاء كلَّها، بجميع صورها وأسبابها ومراتبها، فكان عليه الصلاة والسلام يدعو للمريض بالشفاء المطلق لا بمطلق الشفاء (القسطلاني ، 1323 هـ : 8/ 358) ، إذ لو قال: (بيدك شفاءٌ) لفهم منه أن لله شفاءً من جملة أشفية ، أو شفاءً من بين أسباب متعددة ، لكن استعمال المقيد (ال) التعريف في قوله (بيدك الشِّفَاءُ) فيه دلالة حقيقة على أن الشفاء من حيث هو شفاء مرجعه إلى الله ، وتبقى الأسباب الطبية مجرد وسائط لا مصادر مستقلة ، وهكذا فـ(ال) في (الشفاء) نقلت الاسم من التنكير الاحتمالي (شفاء) إلى التعيين العقدي الكلّي ، بل إن تعريف (الشفاء) بالمقيد (ال) يجعل المعنى أن الشفاء ليس مجرد نعمة ، وإنما صفة سيادية إلهية ، فـ (ال) ليست مقيداً نحوياً بل أيضاً مُقيِّد اعتقادي داخل بنية لغوية تضبط الفهم العقدي للمخاطَب وتوجّهه إلى مصدر القدرة الحقيقي، وفي هذا الحديث تظهر براعة النبي صلى الله عليه وسلم في نسج التراكيب بما يؤسس لسلامة العقيدة (بيدك –لا كاشف إلا أنت) ، ولا يخفى ما في هذه الجمل القصيرة من مناسبة لمقام المريض والضعف الإنساني ، والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هنا أن (ال) في (الشفاء) ليست مجرد تعريف اسمي، بل هي أداة توحيد لغوي؛ تُحوّل الاسم من دلالة لغوية عامة إلى مفهوم عقدي شامل، وتربط بين النحو والإيمان، وبين التركيب والاعتقاد. وقد كان (شفاء) نكرة ،و(ال) هنا وإن كانت حرفاً زائد اً لمعنى لا محل لها من الإعراب (ينظر ابن جني ،1985 م:15/2، 31، ابن السراج:42/1) ، إلا أنها حين دخلت على الاسم النكرة أضافت معنى جديداً؛ لأنّ النكرة أخفُّ من المعرفة و أشدُّ تمكُّناً فالنكرة أولاً ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به (ينظر سيبويه ، 1988 م:22/1)

وأيضا ما رواه جَابِر، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» (مسلم : 1/ 65) في هذا الحديث دخلت (ال) على اسم الفاعل (مسلم)، أي أنه فرد من أفراد المسلمين ، فحوّلته من نكرة وصفية إلى اسم معرفة ذي قيمة تعريفية ، فالمقيد الحرفي (ال)الجنسية الداخلة على (مسلم) دلت أنه لا يراد بها فرد بعينه، بل حقيقة

المسلم الكاملة التي ينبغي أن يكون عليها. قيّدت الاسم من دلالة فردية احتمالية إلى هوية جماعية معيارية ملزمة فالمقيد الحرفي (ال) حول معنى المسلم إلى ميزان انتماء سلوكي أخلاقي ، فصارت الدلالة في (المسلم) ليس من انتسب إلى الإسلام ظاهرياً ، بل من تحققت فيه حقيقة الإسلام السلوكية، فهذا هو المسلم المستكمل لأُمور الإسلام (ابن بطال ، 2003م : 1/ 62)، وأيضاً دخلت (ال) على كلمة دالة على الجمع (المسلمون) ، فوسّعت المرجع من أفراد محددين إلى جماعة مستغرقة تفيد عموم المسلمين جميعاً، لا فئة دون فئة ، فدلالة (المسلمون) هنا ليست جماعة مخصوصة بل كل من يدخل في جماعة الإسلام، داخلًا في دائرة الأمان من سلوك المسلم ، فالمسلم الحقيقي من يجعل الجماعة كلها في أمان منه، وتظهر براعة النبي صلى الله عليه وسلم في نسج المعنى بأقل عبارة وأيسرها ليسهل استدعاء المعنى بل ليسهل حفظه فالنبي صلى الله عليه وسلم لا يعدد صفات المسلم بل يحصر الحقيقة في معيار واحد جامع فتتحقق الشمولية الأخلاقية في السلامة من (اللسان واليد)؛ وخص اليد بالذكر لأن معظم الأفعال بها وسلطة الأفعال إنما تظهر بها (النووي، 1392هـ :2/ 10)؛ من القول والفعل ، فهذا هو المسلم الذي صدق قوله بفعله، وهذه صفات من صدق إيمانه وتم (الجوزي، دت : 3/ 77)، وهكذا تظهر القيمة الدلالية للمقيد الحرفي (ال) حيث إنها تلزم السامع بالمعيار الجماعي ،وتحوّل السلوك الشخصي إلى مسؤولية اجتماعية ، فتمنع التأويل الفردي ، ومن خلال هذا الحديث نجد النبي صلى الله عليه وسلم يؤسس للأمن الأخلاقي داخل المجتمع المسلم ، إن المقيد الحرفي (ال) في هذا الحديث ليست أداة تعريف نحوية فحسب، بل أداة تشريع لغوي اجتماعي، بها تُحوّل الكلمة من اسم إلى هوية، ومن خبر إلى ميثاق أخلاقي، ومن وصف إلى معيار انتماء. والمعنى العام للحديث بيان المسلم الكامل وليس المراد نفي أصل الإسلام عن من لم يكن بهذه الصفة (النووي ، 1392هـ :2/ 10)

المطلب الثالث ـ تقييد الاسم بـ(كان):

خصّ النحاة (كان) من بين الأفعال بجواز مجيئها زائدة ، يقول سيبويه :" وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء كان" (سيبويه ، 1988 م:153/2) ، فـ(كان) مزيدة هنا لضربٍ من التأكيد ؛ إذ المعنى أنه في أفضلهم الحال، وليس المراد أنه كان فيما مضى إذ لا مدح في ذلك (ينظر البغدادي، 1997: 211/9) ، و" إنَّما ساغ أن تزاد (كان) لأنَّها أشبهت الحروف في أنَّ معناها في غيرها ولـ(كان) الزائدة فاعل مُضَمرٌ فيها تقديره كان الكون على قول أبي سعيد السيرافي ولا فاعل لها عند أبي عليّ ومعنى زيادتها عند السيرافي في إلغاء عملها" (العكبري، 1995م: 172/1) ، وقد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد ، وقد تزاد دالة على الزمان الماضي، ومعنى زيادتها عدم اختلال المعنى بسقوطها فهي تامة على الأوّل ، وزائدة لا تامة ولا ناقصة على الثاني، وهي باقية على دلالتها على الزمان الماضي على المشهور (ينظر الصبان ، 1997م: 488/1) وفي هذا المقام يتم النظر إلى (كان) باعتبارها من مقيدات الاسم ، فالأصل في الجملة الاسمية ، أن تكون النسبة ثابتة تقريرية بين المبتدأ والخبر فإذا دخل الناسخ (كان وأخواتها) لم يغيّر الإعراب فقط، بل قيّد النسبة بين الاسم والخبر زمنيًّا، أو إنشائيًّا، أو تقويميًّا، أو توكيديًّا ، فالناسخ لا يقيد الاسم من حيث التعريف والتنكير، بل يقيده من حيث طور الوجود ؛ زمنه، ثبوته، تحوّله ، ولهذا فالفعل الناسخ يقيد علاقة الاسم بالخبر من حيث المضي أو الاستمرار أو التحول أو النفي أو غير ذلك ، فالمقيدات بالأفعال الناسخة تجعل الهوية الدينية حالةً تُعاش لا لقبًا يُحمَل، وتجعل القاعدة الأخلاقية مسارًا ممتدًّا لا حكمًا جامدًا.

ومما ورد في صحيح مسلم بهذا الشأن أن أمنا عَائِشَةُ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ» (مسلم : 4/ 1896) ، في هذا الحديث يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم أمنا عائشة خطاباً مباشراً في سياق سرد قصة أبي زرع ، مستهلا بالمقيد (كان) فـ(كان) هنا ليست تامة، بل ناقصة زمنية تفيد اتصاف الاسم بالخبر في زمن مضى مع بقاء أثره في الحاضر بحسب السياق ، و(كان) تُقيّد الحكم بزمن سابق، لكنها في هذا السياق لا تفيد الانقطاع المحض، بل الاستحضار التقييمي للماضي بوصفه معياراً يُقاس عليه الحاضر ، مع أن الصيغة ماضية، إلا أن الدلالة التداولية تفيد معنى الاستمرارية الضمنية؛ أي كنتُ كذلك ،ولا أزال على هذا النهج ؛ من تطييب لنفسها وإيضاح لحسن

عشرته إياها ،فأنا لك كأبي زرع ، و(كان) زائدة أو للدوام ، أي كان فيما مضى وهو باق كذلك (النووي : 15/ 221) ، واستعمال النبي صلى الله عليه وسلم للمقيد (كان) يُدخل المتلقي في مقام استرجاع سردي، فتُحوِّل الجملة إلى مشهد يُستحضَر من الذاكرة الجَمعية، لا إلى تقرير وصفي مجرّد (ينظر :القسطلاني ، 1323 هـ: 8/ 91)، فـ(كان) هنا لا تصف عادة ممتدة فقط، بل تُقيِّد التشبيه بزمن التجربة الماضية لتثبيت أثره في الحاضر ، تربط صورة المتكلم النبي صلى الله عليه وسلم بصورة نموذجية معروفة في القصة (أبو زرع) عبر محور الزمن والذاكرة ، فالمُقيِد (كان) ليست مجرد زمن ماضٍ وانتهى ؛ بل تفيد تحقُّقًا وتجربةً واقعة لها أثر باقٍ ووظف النبي صلى الله عليه وسلم التشبيه في قوله (كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ) حيث شبه حالة بحالة لنموذج كامل من العشرة والإحسان) (ابن بطال 2003م: 7/ 298) فـ (كان) تُحوّل التشبيه من إنشاء بلاغي إلى إقرار تاريخي وجداني لتفيد شهادة على واقع متحقّق لا مجرّد دعوى ، وفي هذا التركيب ومع المقيد (كان) «كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ» النبي صلى الله عليه وسلم لا يقدم خبراً بل فعل طمأنة وتثبيت علاقة ؛ ولذا تظهر براعته في تقديم (لك) فيا عائشة ما سمعته من وصف أبي زرع، قد وجدته مني في حياتك معي، وما أدق النسج النبوي في صياغة التركيب ؛ حيث يفتح المجال لانتقال المعنى من الإخبار إلى التصوير من خلال براعة الإسناد في (كُنْتُ لَكِ) (كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ) ؛ وبتقييد الفعل بضمير المتكلم فإنه يضفي عليه مرجعية ذاتية مباشرة ، تنقل الخبر من العموم إلى خصوص المتكلم النبوي، وضمير المخاطبة المفردة المؤنثة في (لك) يقيد جهة الإحسان والمعاملة بالمخاطَبة وحدها ينشئ علاقة ثنائية مغلقة يمكن اختزالها في (أنا وأنتِ) ، ثم بوظف التشبيه يستعمل (كاف التشبيه) في (كأبي) مقيداً دلالياً ؛ لأنه لا يطلق معنى الإحسان أو المعاشرة" إطلاقًا عاماً ، بل يحصره في نموذج معياري محدد نموذج (أبي زرع) ، وفي هذا النموذج يظهر تقييد اسمي إضافي إذ يحوّل (أب) من مفهوم عام إلى شخصية نموذجية مشهورة في السياق الثقافي للحديث ، وفي (لِأُمِّ زَرْعٍ) تأتي اللام حرف جر يفيد الاختصاص و يقيد علاقة (أَبِي زَرْعٍ) بأنها موجهة خصيصًا إلى (أُمِّ زَرْعٍ) وهو مقيّد مرجعي يكمّل صورة التشبيه ، موجّه إلى السيدة عائشة رضي الله عنها في سياق حديث عن أم زرع (العينى:20/ 178)، ولا يمكن فهم المعنى إلا من خلال فهم قصة أبي زرع مع أم زرع، فللسياق دوره في توجبه الدلالة واستدعاء المعنى فالمعنى لا يقوم على لفظ (كنتُ) أو (كأبي زرع) وحده، بل على شبكة إحالات تُضبط من المتكلم، إلى المخاطَب، إلى النموذج، إلى العلاقة.، ولذا اعتمد النبي صلى الله عليه وسلم على دلالة التشبيه ليتحول القول من تشبيه لغوي إلى: حالة ثقافية تداولية مشحونة بقيم: الإكرام، الاحتواء، الوفاء، المعاشرة الحسنة ، فهذا التركيب اللغوي« كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ» مع قصر عبارته وإيجاز كلماته يختصر قصة طويلة تحمل شبكة من القيم العاطفية والاجتماعية ويمثل نموذجًا من التكامل بين التقييد النحوي ، والتقييد الدلالي، والتقييد التداولي .

وأيضاً ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» (مسلم : 3/ 1352)

استهل النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث بالتركيب الشرطي المصدر بـ(مَن) الشرطية ، وهو اسم عامّ مطلق الاستغراق يشمل كل عاقل بلا قيد،(المبرد : 94/2) وجوابه (فليقل ، أو ليصمت) ، و (كان) في هذا الحديث ليست مجرد رابط زمني، بل تدخل في بناء صلة الشرط، فتصنع مع خبرها وصفًا مركّبًا يعود على (من) وهو الشخص الذي اتصف بالإيمان بالله واليوم الآخر، ففعل الشرط في المقام الخطابي يفيد اقتصار الفاعل على ذلك الفعل (ابن عاشور، 1984 م: 12/ 23) وهو هنا اسم عام لكن دخول كان حوله إلى اسم موصوف بشرط إيماني محدد ، فلم يعد على إطلاقه بل صار مقيداً ، فـ(كان) ليست دالة على الزمن المحض ، بل على الثبوت والاستمرار والتحقق الوصفي ، وبهذا التقييد لم يعد الخطاب موجَّهًا إلى الناس عمومًا ؛ بل إلى فئة محددة بصفة معيارية أخلاقية ، يعنى من كان إيمانه بالله واليوم الآخر إيماناً كاملاً فينبغى أن تكون هذه حالة وصفته (ابن بطال 2003م: 9/ 310) وهذا الخطاب النبوي التوجيهي لم يأت في صورة مباشرة (قولوا خيرًا أو اصمتوا) بل آثر النبي صلى الله عليه وسلم تقديمه في التركيب الشرطي المقيد بـ(كان) فقال (من كان يؤمن... فليقل...)

وبذا ربط السلوك بالإيمان نفسه. فالحديث موجَّه إلى جماعة المؤمنين، لكن بصيغة شرطية تجعل كل سامع يختبر نفسه داخل الشرط ، فيقيم مساءلة ذاتية داخلية هل أنا ممن (كان يؤمن) حقًّا؟ فالإيمان التام فيه قوة إيمانه تبعث المؤمن على محاسبة نفسه في الدنيا والصمت عما يعود عليه ندامةً يوم القيامة (ابن بطال 2003م: 10 / 186)،فـ(مَن) قبل (كان) عموم مفتوح يدل على أي أحد) لكن دخول (كان) مع خبرها كَوَّن قيدًا وصفيًّا شرطيًّا يحدّد المرجع ويضيّق دائرة الانطباق ، وتحوّل الدلالة من شمولٍ كمي إلى اختصاصٍ نوعي أخلاقي .

المطلب الرابع ـ تقييد الاسم بالضمير:

الضمير في الحديث النبوي إذا اتصل بالاسم لا يكتفي بوظيفة الإحالة، بل يؤدي وظيفة تقييدية مركبة ابتداءً بالمرجعية في تحديد العائد وما يدل عليه الخطاب من تخصيص أو تعظيم، وأيضاً تنزيل الخطاب على المخاطَب أو الغائب، فهو يُنزِّل الحكم على شخص بعينه فيتحول الاسم من مفهوم لغوي إلى مسؤولية سلوكية ، وبه تنتقل الدلالة من المفهوم الكلي إلى التجربة الفردية .

وأيضاً ما ورد عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» (مسلم : 1/ 74)، في هذا الحديث النبوي نجد الضمير في كل من ،(لِكِتَابِهِ) ، (لِرَسُولِهِ) ، (عَامَّتِهِمْ) ، واللام في: لله، لكتابه، لرسوله، لأئمة المسلمين، وعامتهم هي لام الجر، متعلقة بمحذوف تقديره: النصيحة كائنةٌ لله... أو واجبةٌ لله... النصيحة كلمة جامعة يعبر بها عن جملة هي إرادة الخير، وليس يمكن أن يعبر عن هذا المعنى بكلمة وجيزة يحصيها ويجمع معناها غيرها (الهروي ،2002م : 7/ 3111)، والضمير في هذا السياق ليس لم يأتِ مع (الله) لأنه المرجع الأعلى الذي تعود إليه سائر الضمائر، وهو ليس مجرد مضاف إليه، بل هو: مرجعي: يحدد جهة الإضافة. ويضبط نوع النصيحة وحدودها و يحدد شبكة العلاقات داخل الجماعة المؤمنة. ، الضمير المقيد هنا ربط ذهني مستمر بالله دون تكرار لفظ الجلالة. فالضمير المقيد في هذا الحديث المبدوء بالله والمختوم بالعامة هو الخيط الخفي الذي يصل المصدر الإلهي بالواقع الاجتماعي ، والنبي صلى الله عليه وسلم يبدع في نسج تركيب لغوي يبدأ بالمرجع الأعلى (الله) ثم الوسيط التشريعي ثم (الكتاب والرسول) ثم القيادة (الأئمة) ثم القاعدة الاجتماعية (العامة) فينتج تماسكًا نصيًا فريداً ، الضمير ففي قوله (ولكتابه) لو قيل :وللكتاب ، لاحتمل أي كتاب أو جنس الكتب لكن . بإضافة الضمير: كتابه صار المعنى: كتاب الله وحده ، فالضمير (ه) هنا قيد تعييني تخصيصي لا يترك مجالاً لاستدعاء أي احتمال كتاب آخر، وفي قوله (ولرسوله) الضمير يقيّد الرسول بأنه رسول الله، لا مطلق رسول؛ ولذا فالنصيحة هنا ليست لشخص بوصفه فردًا، بل لمنصب رسالي مرتبط بالله.، الضمير في (كتابه) و (رسوله) يبين أن النصيحة هنا دينية عقدية وتشريعية، وليست مجاملة أو رأيًا اجتماعيًا.وفي قوله : (وعامتهم) الضمير يعود على المسلمين وهم عامة لكن الضمير يقيد هذه العامة بأنها عامة المسلمين لا عامة الناس ، وهنا يظهر دور الضمير في بناء الهوية الجماعية للنص. ، وقد كرر النبي صلّى الله عليه وسلم هذه الكلمة اهتماماً للمقام، وإرشاداً للأمة أن يعلموا حق العلم أن الدين كله ظاهره وباطنه منحصر في النصيحة. وهي القيام التام بهذه الحقوق الخمسة.(سعدي، 2002م : 19) فالنبي صلى الله عليه وسلم ينقل النصيحة من مستوى الوعظ العام إلى: مسؤولية داخل الجماعة المؤمنة نفسها فكل سامع يفهم (أنا) داخل في دائرة (هم).فالنسج اللغوي في تركيب نص الحديث يبرز كيف أن الضمير هنا عنصر دلالي لا يمكن الاستغناء عنه، ولو قورن هذا التركيب بقولنا: النصيحة لله، وللكتاب، وللرسول، وللأئمة، وللعامة، لفقدنا: التعيين العقدي والهوية الاجتماعية والربط المرجعي ، فالضمير المقيد في الأسماء السابقة تعظيم بالاقتصار؛ إذ كُني عن اسم الجلالة بالضمير بعد ذكره. ويرسّخ مركزية المرجع الأعلى في الفهم والتلقي .

الخاتمة : يمكن القول : إن للمقيدات دوراً لا يمكن تجاهله في توجيه الدلالة وتزيد أهميتها بشكل كبير في خطاب النبي صلى الله عليه وسلم للأمة ،و يوصي البحث بدراسة المقيدات الاسمية في لغة الحديث النبوي لما ستسهم به من إثراء المعاني وسعة الدلالات وتوجيه السلوك وهو الغاية المتوخاة من الخطاب النبوي .

المراجع :

ـ ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، الأصول في النحو ، تأليف تح :عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت

ـ ابن بطال ، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ) ، شرح صحيح البخارى لابن بطال ، ،تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم ،مكتبة الرشد ـ السعودية، الرياض ،ط 1423/2هـ – 2003م

ـ ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ) اللمع في العربية اللمع في العربية، ،تحقيق فائز فارس،دار الكتب الثقافية – الكويت

ـ ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي دار القلم دمشق ، الطبعة/ 1، سنة 1985م

ـ ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ، الدار التونسية للنشر – تونس،دط ، 1984 م

ـ ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، الأنصاري المصري (المتوفى: 761هـ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،تأليف الإمام تحقيق ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الشام للتراث ، بيروت ـ لبنان ، د ت ط.

ـ الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ) ، كشف المشكل من حديث الصحيحين ، تح : علي حسين البواب ، دار الوطن – الرياض، دت ، دط .

خضير، الدكتور محمد أحمد خضير،علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن ، مكتبة الأنجلو مصرية ،2001م ، د ط

ـ الزركشي ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ، ط/ 1، 1957 م

ـ الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ) المفصل في صنعة الإعراب ،تأليف ،تحقيق الدكتور علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ،ط 1، 1993م

سعدي، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (المتوفى: 1376هـ)، ، بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، تح : عبد الكريم بن رسمي ال الدريني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، ط/1 ، 2002م

ـ سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ) ،الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط 3/ 1408 هـ – 1988 م

ـ السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر

ـ الصبان ،أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ)،، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، ط/1، 1997م

ـ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ) اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان ،دار الفكر – دمشق ،ط 1/ 1416هـ 1995م

ـ عمايرة ، الدكتور : خليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ،مؤسسة علوم القرآن، دبي ط 2 /1990م

- العيني ، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ،دار إحياء التراث العربي – بيروت، دت ، دط
- القاهري ، التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، مكتبة الإمام الشافعي – الرياض ، ط /3، 1408هـ - 1988م
- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ) ، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي ، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط/2 ، 1964 م
- القسطلاني ، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: 923هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر ، الطبعة: 7، 1323 هـ
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عظيمة ،عالم الكتب. – بيروت
- النووي ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ) ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة /2 ، 1392 هـ
- الهروي، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط /1، 2002م